

أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير للسودان في أيار 2016، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في أيار 2021، وافقت السودان على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (3)، (4).

السودان

الاستعراض الدوري الشامل
(UPR)
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 4 أيار 2016 (الدورة الثانية)
- إعداد تقارير منتصف المدة: تشرين ثاني 2018
- المشاورات الوطنية: تشرين ثاني 2019
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: تموز- أيلول 2020
- الاستعراض المقبل: أيار 2021

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق
الإنسان في السودان (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
	تم التصديق عليها مع إعلانات
	تم التصديق عليها مع تحفظات
	تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات
	تم التوقيع عليها بدون تصديق
	لم يتم اتخاذ إجراء
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
	اتفاقية حقوق الطفل
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام



مواصلة اتخاذ إجراءات فعلية للحد من وفيات الأمهات والأطفال تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

ضمان الحق في الغذاء الكافي، وخاصة خلال فترات النزاع وعند إعلان حالة طوارئ. زيادة تخصيص الموارد لقطاع الصحة لتحقيق الخطوات اللازمة نحو تأمين نظام رعاية صحية شامل.



ضمان أولوية توفير الحق في التعليم لجميع الأطفال، والاستمرار في تكريس المزيد من الموارد للقضاء على الأمية بين الأطفال والبالغين، وتحسينها عدد الأطفال الذين يكملون تعليمهم.

السعي إلى تكثيف الجهود الوطنية لتنفيذ برامج التعلم البديلة للأطفال والشباب. تكثيف جهود التدريب والتعليم في مجال حقوق الإنسان.



اتخاذ إجراءات فعلية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيزها وتحسين تمثيلها في المناصب القيادية، وحماية المرأة من جميع أشكال العنف.

تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج عامة للتصدي للعنف ضد المرأة ولا سيما إجراءات حماية فعلية للحد من ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ومساندة الضحايا من النساء.



النظر في إمكانية إعادة دراسة التشريعات التي أدت إلى تقييد الحرية السياسية، وحرية التعبير، والاعتقالات التعسفية، والاحتجاز، والإعدام والتعذيب، كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون.

وضع مدونة لقواعد السلوك، أو نوع مماثل من الوثائق، من أجل احترام حقوق الإنسان داخل القوات المسلحة والشرطة، وتوفير التدريب لهم لتفعيل احترامهم لحقوق الإنسان.

تعزيز دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتمكينها من تنفيذ ولايتها بفعالية واستقلالية وفقاً لمبادئ باريس.

إضفاء الطابع المؤسسي لتشريع حقوق الإنسان، من خلال إنشاء نظام وطني للتنسيق المؤسسي يسمح بتصميم وتنفيذ ومتابعة السياسات العامة وتماشيها مع حقوق الإنسان.

اتخاذ خطوات ملموسة لضمان بيئة آمنة لتطبيق حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والصحفيين وأعضاء المعارضة، مع الحرص على أن يشارك المجتمع المدني المستقل مشاركة فاعلة في جميع مراحل عملية المراجعة والمتابعة دون عائق وخوف من الانتقام.

مواصلة تكثيف الجهود الوطنية للسيطرة على الحدود ومحاربة شبكات الاتجار بالبشر، ومحاربة أنشطة الجماعات الإرهابية في الحدود ومواصلة التعاون الفعال مع البلدان المجاورة في هذا المجال.

مواصلة الجهود لتحقيق نتائج ملموسة للحوار الوطني للوصول إلى السلام الشامل والمستدام في جميع مناطق السودان.